



مقر الرئيس للبرلمان

## مجلس الأعيان

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المعقود يوم السبت ٢٩ صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٣ آذار ١٩٧٤ م.

الجلد ( ١٩ )

العدد ( ٥ )

### مقرر الأعمال

صفحة

١٣

( موافقة )

١٣

١٤

مقرر

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ ( طلب اجازة مقدم من عضو مجلس الأعيان سماعة السيد  
لايف الخريفة .

- ٣ - تلاوة كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب رقم ( ١٦٩ ) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ .
- ٤ - مقررات اللجنة القانونية : -
- أ - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٤ بشأن :-
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤
- ٢ - مشروع القانون المعدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٧٤ .
- ٣ - مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤
- ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢
- ٥ - القانون المؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار .
- ( موافقة مع تعديل اعيد لمجلس النواب )
- ( قرر المجلس ابقاء القانون لديه واحالة امر تفسير المادة ٩١ من الدستور للمجلس العالي لتفسير الدستور )
- ب - قرار رقم ( ٥ ) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٤ بشأن مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

## مجلس الاعيان

## محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٧٤/٣/٢٣ برئاسة دولة السيد سعيد المقتني رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب معذرا السادة : الشريف حسين بن ناصر ، حسن الكاتب ، عبد الرحيم الشريف ، مصطفى دودين ، نايف الخريشة ، وديع دحمس ، محمد محمود ارشيد ، حافظ الحمد الله ، فؤاد عبد الهادي .

## وحضر من الحكومة :-

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو :  
وزير المالية معالي السيد ذوقان المنداي ،  
وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده .  
وزير الداخلية لشؤون البلدية وقروية معالي السيد فؤاد قاتيش .  
وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر التالبي .  
وزير العدل معالي السيد سالم المساحه .  
وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات .  
وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر يدران ،  
وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني .

وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه  
وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر لثأت المصري .  
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني .

وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود .  
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الحياط .  
وزير التكوين معالي السيد صادق الشرع .

## افتتاح الجلسة :

## الرئيس

التصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

## الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام بالوكالة من تلاوته .

١٩٧٣/١٢/٢

## ٢ - الاجازات والاعتذارات

## السيد الرئيس

تلى الاعتذارات الواردة .

أ -

السيد الامين العام بالوكالة

وردت المعلرة التالية من السيد نايف الخريشة.  
دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم  
تحية طيبة ، وبعد  
لأسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة اليوم  
وأرجو للمعلرة ولكم ولزملاء الكرام فائق التحية  
والاحترام .  
١٩٧٤ / ٣ / ٢٣

المضو

نايف خريشة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معلرته ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس  
النواب رقم ١٦٩ تاريخ ١٤ / ٣ / ٩٧٤  
حول مشروع القانون المعدل لقانون  
نقابة اطباء الاسنان

السيد الرئيس

يلى كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب  
حول مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء  
الاسنان .

السيد الامين العام بالوكالة

الرقم : ١٠٨ / ٢

التاريخ : ١٩٧٤ / ٣ / ١٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم  
بالاشارة الى كتاب دولكم رقم ١٠٨ / ٢  
المؤرخ في ١٣ / ٣ / ١٩٧٤

اعاد مجلس النواب النظر في مشروع القانون  
المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ على  
الذي ادخله مجلس النواب وبعد الدراسة والتدقيق ،  
قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة العادية  
السابعة المنعقدة بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٤ تأييد قرار  
مجلسكم الموقر والموافقة على مشروع القانون المعدل  
لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي  
ورد فيها من الحكومة ، فأرجو دولتكم التكرم  
بالاحاطة علما بذلك واجراء المتفق .  
واقبلوا فائق الاحترام ،

نائب رئيس مجلس النواب

محمد الخشمان

السيد الرئيس

يلى مشروع القانون كما ورد من الحكومة .

السيد الامين العام بالوكالة

الاسباب الموجبة

لما كان قانون نقابة اطباء الاسنان رقم ١٧  
لسنة ١٩٧٢ يشترط على الطبيب الذي يطلب الحصول  
على ترخيص لمزاولة المهنة ان يجتاز الفحص المقرر  
لهذه الغاية ، وبما ان اعداد اطباء الاسنان الذين  
يتخرجون سنويا قليلة نسبيا ويكون منحرجهم على  
قرارات متباعدة ودورات الفحص تمعد كلما توفر  
عدد كاف من الاطباء ولكي يتمكن وزير الصحة من  
اعطاء تصاريح مؤقتة للاطباء للعمل حين العقاد الدورة  
حرصا على مصلحة الطبيب وعدم اضعاف فزعة دون  
عمل فقد عدلت المادة ( ٨ ) على هذا الشكل .  
واما بالنسبة للمادة ٢٦ / ب فقد عدلت للحفاظ  
على حقوق الممارسين المكتسبة عبر السنين الطويلة  
واستثناء (بعض الاسنان وقلمها) من احكامها .

أ -

السيد المقرر

قرار رقم ( ٤ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها  
القانوني بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٧٤ بحضور مقرر اللجنة  
السيد احمد الطراونه والسادة اعضاء اللجنة :

عبد الرحمن خليفه ، وليد صلاح ، صلاح  
طوقان ، صالح المعشر ، احمد الخليل .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية  
عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد تدقيقها  
ومناقشتها ، قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون  
الزراعة لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من  
مجلس النواب الموقر .

٢ - الموافقة على مشروع قانون معدل للقانون  
المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة  
بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٣ - الموافقة على مشروع قانون ادارة املاك الدولة  
لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس  
النواب الموقر .

٤ - الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون النقل  
على الطرق لسنة ١٩٦٢ بالصيغة التي ورد فيها  
من مجلس النواب الموقر .

٥ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة  
١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار بالصيغة  
التي ورد فيها من الحكومة ، مع قبول التعديل  
الذي ادخله مجلس النواب الموقر على المادة

( ٣٦ ) المضافة بموجب المادة الرابعة من القانون  
المذكور ورفض جميع التعديلات الاخرى  
التي ادخلها مجلس النواب الموقر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها  
اللجنة القانونية

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١ يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع  
القانون رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ يلى نص المادة ( ٨ ) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

اذا لم ينجح الطالب في الفحص او اذا  
تعد اجراء الفحص لاي سبب فللوزير  
ان يمنح الطالب تصريحا مؤقتا لمزاولة  
المهنة في حيادة طبيب مسجل الى ان  
يتقدم الطالب للفحص وينجح فيه .

المادة ٣ تعدل الفقرة ( ب ) من المادة ( ٢٦ )  
من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخرها :  
( باستثناء حشو الاسنان وقلمها ) .

السيد الرئيس

مشروع القانون بمجموعه كما تلي عليكم هل  
يوافق المجلس عليه ؟

الجميع موافقون

وسيرفع بالصيغة التي تلاها السيد الامين العام  
بالوكالة الى الحكومة لتصديقه .

٤ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن ارجو ان يتفضل مقرر اللجنة القانونية  
معالي السيد احمد الطراونه الى المنصة لتلاوة قرارات  
اللجنة رقم ( ٤ )

هكذا من الاصلي





السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟  
الجميع موافقون

هـ وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة :

الاسباب الموجبة

١- لم يعالج الفصل الثالث (حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها) موضوع حماية الطيور المهاجرة والحيوانات الكاسرة رغم ان هذه الكائنات تعتبر ثروة هامة لانها تشكل عنصرا اساسيا في التوازن الطبيعي للبيئة .  
٢- من خلال ممارسات الجهات المسؤولة عن تطبيق

مواد القانون تبين ان بعض المواطنين يبدؤوا باستعمال المقاقير المخدرة لصيد الطيور والحيوانات الامر الذي يعتبر سلاحا خطيرا وفناكا على الحيوانات البرية والندج والانسان وعليه فقد اقتضى الامر اضافة فقرة تعالج هذه الظاهرة .

٣- اصبح اقتناء الاسلحة النارية برخصة او بغير رخصة امر واسع الانتشار في البادية بحجة دفع الاذى عن النفس ولسوء الحظ فاق اقتناء هذه الاسلحة انما هو في معظمه لمصيد الطيور والحيوانات على مدار السنة وفي الاماكن المحرمة فيها الصيد وعليه فقد جاءت المادة (٤) من مشروع القانون المرفق لتعديل المادة (١٥٤) من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المعمول به لوضع حد للمخالفين لاحكام القانون.

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٤ البند (١) .	موافقة كما وردت من الحكومة	المادة (١٠) من القانون الاصيل بجلف عبارة (وتزعم انما كانت تصرف لطيور البرية المرحية) الواقعة في حيازتها	نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل بجلف عبارة (وتزعم انما كانت تصرف لطيور البرية المرحية) الواقعة في حيازتها
نفس المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستأنس بها جالبي:-		نفس المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستأنس بها جالبي:-	نفس المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستأنس بها جالبي:-
أ- يحظر صيد الطيور النافقة لوردة او قتلها او اسكها باية طريقة كما يحظر حيازتها او قتلها او بيعها او عرضها للبيع حيث		أ- يحظر صيد الطيور النافقة لوردة او قتلها او اسكها باية طريقة كما يحظر حيازتها او قتلها او بيعها او عرضها للبيع حيث	أ- يحظر صيد الطيور النافقة لوردة او قتلها او اسكها باية طريقة كما يحظر حيازتها او قتلها او بيعها او عرضها للبيع حيث
ب- يحظر صيد الطيور المهاجرة والمهاجرة والحيوانات الكاسرة او		ب- يحظر صيد الطيور المهاجرة والمهاجرة والحيوانات الكاسرة او	ب- يحظر صيد الطيور المهاجرة والمهاجرة والحيوانات الكاسرة او
اسكها باية طريقة او تسجيمها الا اذا كان خاص من الزرع .		اسكها باية طريقة او تسجيمها الا اذا كان خاص من الزرع .	اسكها باية طريقة او تسجيمها الا اذا كان خاص من الزرع .
ج- يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تطبق عليها احكام هذه المادة ويحدد شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .		ج- يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تطبق عليها احكام هذه المادة ويحدد شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .	ج- يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تطبق عليها احكام هذه المادة ويحدد شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤

المادة المعدل بها الآتي

نفس المادة (١٠)

تقدم جواز صيد الطيور المهاجرة والمهاجرة والحيوانات الكاسرة والندج والانسان في حيازتها او قتلها او بيعها او عرضها للبيع حيث

نفس المادة (١٤)

يحظر صيد الطيور النافقة لوردة او قتلها او اسكها باية طريقة كما يحظر حيازتها او قتلها او بيعها او عرضها للبيع حيث

هكذا من الأصل





قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون الزراعة

مادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع قانون الزراعة رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعدل المادة ( ١١٠ ) من القانون الاصيل . علف حبارة ( وترصد أمانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية ) الواقعة في نهايتها :

مادة ٣ - تلغى المادة ( ١٤٥ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

مادة ( ١٤٥ ) :

أ ( يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة او قتلها او امساكها بأية طريقة كما يحظر حيازتها او نقلها او بيعها او عرضها للبيع حية او نافقة :

ب ( يحظر صيد الطيور الجارحة والحيوانات الكاسرة او امساكها بأية طريقة او تسميمها الا باذن خاص من الوزير .

ج ( يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة وببيان شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للأغراض العلمية .

مادة ٤ - تعدل المادة ( ١٥١ ) من القانون الاصيل بإضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف ( د ) وأعادة ترقيم الفقرة ( د ) الاصلية لتصبح ( هـ ) :  
د ( يحظر استعمال العقاقير المخرطة في صيد الطيور والحيوانات البرية .

مادة ٥ - تعدل المادة ( ١٥٤ ) من القانون الاصيل بإضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف ( ج ) :  
ج ( بالإضافة للعقوبات المنصوص عليها في المادتين ( ١٥٣ ، ١٥٤ ) يصادر السلاح المستعمل للصيد في المخالفات التالية : -

- ١ ( الصيد بدون رخصة سارية المفعول .
- ٢ ( الصيد في غير المناطق المسموح بها .
- ٣ ( الصيد في غير الاوقات المسموح بها .

مادة ٦ - يلغى ما ورد في المادة ( ١٩٧ ) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

- ٢ -

الصيد الرئيسي

مشروع القانون المعدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟  
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

#### الاسباب الموجبة

أولم يصح مشروع قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة .

بما ان مشاريع الاسكان الجماعية لبعض فئات المواطنين من العسكريين او المدنيين انما وضعت لتأمين حاجات اجتماعية معينة وحتى لا يكون بالامكان ممارسة حق الاولوية او الشفعة فيما يتعلق بوحدها عند بيعها او فراقها الى المستحقين وجد مع الضروري وضع هذا المشروع .

اجراءات اللجنة القانونية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعدلة
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٤ ) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٤ البند ( ٢ ) .	موافقة كما وردت من الحكومة .	تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل بإضافة الفقرة ( هـ ) الى آخره للتيورد الواردة في الفقرة الثالثة منها : - اذا حصل البيع او الترخيص من مشاريعها ، او اسكان الى احد المقيمين من مشاريعها ، او من جهة الاسكان الى احد اعضاءها ، او من الجهة التي تورد الترخيص الى احد ضباط او افراد القوات المسلحة . و - تسمى احكام الفقرة ( هـ ) على الداعي التي لم تقرر بحكم قطعي .	تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل بإضافة الفقرة ( هـ ) الى آخره للتيورد الواردة في الفقرة الثالثة منها : - اذا حصل البيع او الترخيص من مشاريعها ، او اسكان الى احد المقيمين من مشاريعها ، او من جهة الاسكان الى احد اعضاءها ، او من الجهة التي تورد الترخيص الى احد ضباط او افراد القوات المسلحة . و - تسمى احكام الفقرة ( هـ ) على الداعي التي لم تقرر بحكم قطعي .

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٧٤

هكذا من الاصل

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل للقانون المعدل للأحكام المتعلقة  
بالأموال غير المنقولة

مادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
للقانون المعدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة  
لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٥١ )  
لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي  
بإضافة البندين ( هـ ، و ) إلى آخر البنود الواردة في  
الفقرة الثالثة منها : -

هـ ) إذا حصل البيع أو الفراغ من مؤسسة  
الأسكان إلى أحد المتفعين من مشاريعها ، أو من

جمعية أسكان إلى أحد أعضائها ، أو من الجمعية  
الخيرية للقوات المسلحة إلى أحد ضباط أو أفراد  
القوات المسلحة .

و ) تسرى أحكام الفقرة ( هـ ) على الدعاوي  
التي لم تقترن بحكم قطعي .

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون إدارة أملاك الدولة لسنة ١٩٧٤  
هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع موافقون

و فيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس  
عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها إلى الحكومة »

#### الأسباب الموجبة

١ - إيجاد لجنة عليا يكون لها صلاحية البت في أمور التفويض والتأجير بدلا من مجلس الوزراء مما يخفف العمل  
عنه .

٢ - ربط أمور تفويض الأراضي وتأجيرها سواء كانت حرجية أو من الأراضي الشرقية أو من أراضي  
المرتفعات بسلطة واحدة وقانون واحد مما يكون له الفائدة الكبيرة في معالجة الطلبات والحيولة دون  
الاستغلال .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤

### قانون إدارة أملاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون إدارة أملاك الدولة لسنة ١٩٧٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة ( أملاك الدولة ) الأموال غير المنقولة المسجلة باسم خزانة المملكة الأردنية الهاشمية  
والتي تستجمل وفقا للقوانين المرعية :

تعني كلمة الوزير وزير المالية / الأراضي والمساحة

تعني كلمة المدير مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

تعني عبارة ( اللجنة العليا ) اللجنة المشكلة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - ينامط بالمدير كل ما يتعلق بإدارة أراضي الدولة وأملاكها والانشاءات المقامة عليها .

المادة ٤ - لغايات تفويض وتأجير أملاك الدولة : -

أ - تشكل اللجنة العليا من وزير المالية / الأراضي والمساحة ورئيس هيئة وادي الأردن ووكيل  
وزارة الزراعة ومدير عام دائرة الأراضي والمساحة وممثل عن وزارة الداخلية الشؤون  
البلدية والقروية .

ب - يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء لجنة تسمى ( لجنة أملاك الدولة مؤلفة من الحاكم  
الإداري ومدير تسجيل الأراضي ومدير المالية أو المحاسبة وممثل عن وزارة الزراعة بعبئة  
وزير الزراعة .

المادة ٥ - يكون عمل لجان أملاك الدولة النظر في طلبات الاستئجار والتفويض التي تحال إليها من المدير  
وأجراء الكشف عليها والتحقيق في تلك الطلبات وإية أمور أخرى تتعلق بأملاك الدولة  
وتقدير قيمتها بالسعر الدارج عند التقدير وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها  
لجنة العليا .

وللمدير أن يعيد إلى اللجنة أي تقرير من أجل استكمال التحقيق وأجراء الكشف ثانية إذا لزم ذلك

المادة ٦ - تصدر اللجنة العليا توصياتها بالتفويض والتأجير وترفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب :

المادة ٧ - يجري تأجير أملاك الدولة للغايات المبينة في المادة ١٠ من نظام تفويض وتأجير أملاك الدولة رقم  
( ٦٠ ) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير دون الحاجة إلى لجنة أو إعلان :

المادة ٨ - يجري تفويض وتأجير أملاك الدولة وفق الأولويات التالية : -

أ - للغايات الزراعية

١ - المزارعون الذين يمتثلون الأعمال الزراعية وليست لهم أملاك مسجلة باسمائهم

ويقومون عادة في المنطقة التي تقع فيها الأرض .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي من أهدافها إحياء الأراضي الزراعية :

٣ - خريجي المدارس والمعاهد والكليات الزراعية من غير الموظفين السليين يقيمون في

المناطق التي تقع فيها الأرض .

٤ - المزارعون الذين يمتثلون الأعمال الزراعية ولا يملكون أرضا تكفي لأعالتهم .

ب - للغايات السكنية

١ - تفويض أملاك الدولة لغايات السكن ضمن مناطق التنظيم عن طريق تفويضها



بالاسعار الدارجة لمن لا يملك بيت سكن ويقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الأرض ومسؤولا عن اعالة أسرته .

٢ - يمنع تفويض الشخص الواحد مساحة تزيد عن الدونمين ضمن مناطق البلديات والتنظيم ويشمل هذا المنع افراد عائلة المقوض اليه المسؤول عن اعالتهم شرعا .

٣ - في جميع الاحوال الوارد ذكرها في البندين أ و ب يشترط ان يكون الطالب اردنيا وقادرا على احياء الارض بالغاسن الرشد اذا كان شخصا طبيعيا .

٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (٧) تؤجر املاك الدولة لغير الغايات الزراعية والسكنية وفق ما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا .

المادة ٩ - أ - يجري تفويض الاراضي الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وفق احكام هذا القانون وذلك بعد اخذ موافقة وزير الزراعة على ذلك .

ب - يجري تأجير وتفويض الاراضي المسجلة حراجا وفق احكام هذا القانون بعد اخذ موافقة وزير الزراعة / الحراج اذا كانت : -

١ - قطعاً مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونما غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار جزئيا او كلياً ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او بضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .

٢ - قطعاً صغيرة لا تزيد مساحة اي منها عن خمسة وعشرين دونما ولو كانت مغطاة جزئيا او كلياً بالاشجار الحرجية اذا كانت محاطة من جميع جهاتها بأراض مملوكة بقصد زراعتها بالاشجار المثمرة او بقصد تطعيمها بها من اشجار اذا كانت قابلة للتطعيم .

٣ - قطعاً خالية من الاشجار الحرجية .

المادة ١٠ - يجوز مبادلة الأراضي الحرجية بأراضي مملوكة لغايات تجميع الأراضي الحرجية في حالة كون تلك الأراضي متداخلة مع بعضها وذلك بعد موافقة وزير الزراعة . ويجري المبادلة بتوصية من اللجنة العليا وقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١١ - عند تأجير او تفويض اراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقياتها.

المادة ١٢ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة ، للجنة العليا بناء على تنسيب من المدير ان تقرر تأجير او بيع املاك الدولة بالزاد العلني اذا رأت في ذلك مصلحة للخزينة على ان لا يقل بدل المزاد عن ٨٠٪ من الاسعار الدارجة وعلى ان يخضع قرار الاحالة القطعية لموافقتها ويشترط الا تزيد قيمة الملك على خمسمائة دينار مع مراعاة احكام المادة (٩) من هذا القانون .

ب - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا بيع او تفويض او تأجير اراضي املاك الدولة المسجلة باسم الخزينة حراجا بالبدل الذي يراه بشرط ان تكون من الاشجار الى المجلس البلدي او القروي لتلك المدينة او القرية المجاورة لتلك الاراضي لها الذي له الحق ان يقرر كيفية التصرف بها في ضوء التعليمات التي يضمنها مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - اذا تقرر تأجير ارض من املاك الدولة الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والمسجلة حراجا توضع شروط العقد من حيث تأجيرها واصلاحها باتفاق مع وزير الزراعة ويجب ان يتضمن قرار التأجير مراعاة احكام هذه المادة . ويكون لوزارة الزراعة الحق بالاشراف على تنفيذ شروط العقد ولوزير الزراعة ان يطلب الغاء العقد اذا وجد مخالفة تبرز ذلك الالغاء .

المادة ١٤ - باستثناء اراضي الجفتلك لا يجوز للمستأجر او المستأجر بقصد التفويض ان يتنازل عن حقوقه بالتأجير لأي شخص الا بموافقة الموجه .

المادة ١٥ - يمنع المقوض اليه اي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ومنع مبادلة بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل ويسري هذا النص على الاراضي التي ستفوض وفق احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - يمنع تفويض املاك الدولة للغايات الزراعية الا بعد ان يتم تأجيرها مدة لا تقل عن خمس سنوات بقصد الاحياء .

المادة ١٧ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها او تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون الاملاك مسجلة ومثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة .

المادة ١٨ - اذا توفي المستأجر او المقوض اليه تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - أ - يلغى قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم (١٤) لسنة ١٩٧٢ .

ب - يلغى هذا القانون كل ما يتعارض مع احكامه من الاحكام الواردة في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ .

ج - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

د - لا تؤثر احكام هذا القانون على ما ورد في قانون هيئة وادي الاردن رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ :

المادة ٢١ - يعمل بما ورد بنظام تأجير وتفويض املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ الى المدى السلي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الاراضي والمساحة ووزير الزراعة يكفلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع موافقون

« ولها يلى نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع لها الى الحكومة »

هكذا حد الاصل



[illegible]

<p>اجراءات الاجنية المالية جلسة الاجماع</p>	<p>المادة كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة</p>	<p>المادة للمبطل يا الالة</p>
<p>انظر قرار اللجنة المالية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/١٩ الجلسة (٤)</p>	<p>اضافة مادة خامسة بالنص التالي : ٥ - يضاف الى الملحق رقم (١١) المنصوص عنه في المادة ١٧٧٥ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ عبارة رسموم اقتناء السيارات السياحية .</p>	<p>تعديل المادة ١٧٦ من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ بامضائه الفقرة (د) التالية اليها : د - السياح المطبوعون على رخص سوق اجنية او دولية اذا سافروا سيارات سياحية كوفية .</p>	<p>نص المادة ١٧٦ تطبيق الاحكام الملحق بالمرتين بهذا القانون على من يلي : ١ - سائقي المركبات الآلية المعدة لخدمة شريطة ان لا يتجاوز سرعته مائة كلم في الساعة . ٢ - سائقي القصورى مشقة كبلورات في الساعة . وان لا يقل عمر سائقها عن ثلثي سنه سنة كاملة ما داموا في الازدهار . ثمة راحة وراحة وخراج الطرق العامة . ب - سائقي الخيول المسجلة في البلدان الاجنية المعهود معها اتفاق خاص .</p>

Do it up like

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٤  
قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصيل حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واطافة البند (ب) التالي اليها : -

(ب) - السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل اجر ويجري ترخيصها من قبل سلطة الترخيص بتسبب من وزير السياحة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (١٨) ب) من القانون الاصيل رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) .

(١٤) لوحات السيارات السياحية : تصفها ايضاً وتصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٧٦) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرتين (د و) التاليتين اليها : -

د - السياح الحائرون على رخص سوق اجنبية او دولية اذا ساقوا سيارات سياحية اردنية .

هـ - يقسوم بقيادة السيارة السياحية السائق او الزائر بنفسه .

المادة ٥ - يضاف الى الماحق رقم (١) المنصوص عنه في المادة (١٧٨) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ عبارة (رسوم اقتناء السيارات السياحية) .

- ٥ -

السيد الرئيس

القانون الموقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار .

السيد ميرزا

ما هو التعديل ؟

السيد المقرر

اقرت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفض التعديلات التي أدخلها مجلس النواب عليه ما عدا التعديل المتعلق بالمادة ٣٦ حيث اضاف مجلس النواب عبارة ( الشركات للمساهمة العامة ... ) لتستفيد من التسهيلات الائتمانية التي ترد من الخارج .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون هـ

ولما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سعاد فيها الى مجلس النواب الموقر :

الأسباب الموجبة  
لتعديل قانون تشجيع الاستثمار  
رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢

تمهيد

كان الاردن من اولى الدول في المنطقة العربية التي وعت اهمية تشجيع الاستثمار في المشاريع الانمائية، ففي عام ١٩٥٥ اصدرت الحكومة قانونين الاول لتشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ والثاني لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ . وقد كان للقانون الاول اثره البالغ في تنمية القطاع الصناعي ، اذ لم يكن في البلاد آنذاك ، اي عمل صناعي يذكر باستثناء مصنع الاسمنت ومناجم الفوسفات ، وقد انتهجت الحكومة سياسة خاصة قد تكون فريسة من نوعها في المنطقة لتشجيع القطاع الخاص ، وخاصة فئة التجار منه ، الذين جمعوا اموالاً لا بأس بها اثناء الحرب العالمية الثانية ، على الاقدام بالمساهمة في المشاريع الحيوية الكبيرة ، وتتلخص هذه السياسة بما يلي : -

١ - تحمل الدولة للتفقات اللازمة لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع التي تشجع قيامها على أن تحسب هذه التفقات من مساهمة الحكومة في هذه المشاريع في حالة ثبوت جنواها الاقتصادية والفنية وتنفيذها .

٢ - مساهمة الدولة بقسط وافر من رأس المال اللازم لهذه المشاريع لاعطاء الجمهور الثقة اللازمة فيها تمهيداً لمساهمتهم عن طريق فتح باب الاكتتاب العام .

٣ - وضع التنفيذ والادارة في ايدي القطاع الخاص ما أمكن مع ايجاد مراقبة مالية من قبل الحكومة .

٤ - منح هذه المشاريع امتيازات خاصة ولمدة طويلة بالاضافة الى ما تضمنه قانون تشجيع وتوجيه الصناعة من اعفاءات وتسهيلات سخية .

وقد كان لهذه السياسة اثرها البالغ في تشجيع القطاع الخاص للاقدام على المساهمة في المشاريع الانمائية في البلاد ، وخطى القطاع الصناعي خطوات واسعة خلال حقبة قصيرة من الزمن ، اذ كان معدل النمو في هذا القطاع المسام (١٦٪) سنوياً وبقيت الحكومة ملتزمة بهذه السياسة مدة عشر سنوات تقريباً ثم خلالها اقامة مشاريع صناعية وسياحية كبيرة أهمها شركة مصفاة البترول، شركة الدباغة، شركة مصانع الزيوت النباتية وشركة الفنادق والسياحة الاردنية وجميعها شركات مساهمة عامة .

وفي مطلع عام ١٩٦٧ اصدرت الحكومة قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٧ ، وقانون تشجيع الاستثمار الذي حل محل القانونين السابقين . وقد وضع القانون هذا نتيجة لتنافس الدول النامية لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع رؤوس الاموال المحلية في المساهمة في خطة التنمية السابعة .

وبعد وضع خطة التنمية الثلاثية فقد اقرت الحكومة من قانون جديد لتشجيع الاستثمار لتتفق احكام هذا القانون مع ما جاء في خطة التنمية المذكورة وفعلاً صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ ونشر في جريدة الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨٦ الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ، وقد جاء هذا القانون تمهيداً للاهداف والغايات التي وردت في خطة التنمية الثلاثية واهمها : -



١ - وجوب تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ او استبداله بقانون جديد يكفل زيادة مدة الاعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية الصافية للارباح للمشاريع الانمائية لكي تصبح سبع سنوات للمشاريع التي تقام في عمان والزرقياء وتسع سنوات للمشاريع التي تقام خارج هذه المنطقة على ان تحدد وزارة الاقتصاد الوطني منطقة عمان والزرقياء لغايات الصناعة .

٢ - اعفاء الماكينات والاجهزة المستوردة لحساب المشاريع الاقتصادية والاقتصادية المصدقة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى .

٣ - تقديم الضمانات اللازمة لرؤوس الاموال المستثمرة في الاردن ضد المخاطر غير التجارية .

٤ - السماح للمساهمين العرب والاجنبي بامتلاك اية نسبة برأبهم من رأس المال الاجنبي للمشروع على ان ينظر في كل طلب على حده .

٥ - منح امتيازات خاصة ، بموجب اتفاقيات ثنائية ، للصناعات التبدئية المنوي تأسيسها من اجل استغلال الثروات الطبيعية كخدمات المعادن والصخور والصناعة شريطة ان تثبت جلواها الاقتصادية لغايات التصنيع المحلي او التصدير على شكل خامات او صخور

٦ - انشاء دائرة خاصة لتشجيع الاستثمار يكون هدفها الرئيسي تعريف المستثمرين المحليين والاجانب بقرصن الاستثمار المتاحة في مشاريع التنمية الاقتصادية على ان يتم ذلك عن طريق اعداد التقارير والمنشورات واقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والاشترك بالمعارض العلمية واستعمال جميع وسائل الاعلام الاخرى .

٧ - تسهيل الاجراءات المتعلقة باعفاء المواد الخام والمواد شبه المصنعة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى والمستوردة خصيصاً من اجل تصنيعها واعادة تصديرها

#### ب - الاسباب الموجبة

ولما كانت خطة التنمية الثلاثية تهدف الى تشجيع قطاع الاسكان ما يمكن وتشجيعا لدوي للدخل المحدود للعمل على امتلاك بيوت سكن خاصة بهم فقد روي انه من المستحسن اعفاء ابناء السكن التي يشغلها مالكوها سواء كانوا اردنيين ام رعايا الدول العربية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية

ولتشجيع الادخار من قبل الجمهور في البنوك المرخصة وتقنية هذه الادخارات لتساهم في نهضة البلاد الاقتصادية فقد اقرأت الحكومة اعفاء فوائد الودائع في البنوك المرخصة وحصر الارباح المتأتية من الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية .

ولما كانت القروض الخارجية التي تقرر ضها الحكومة او تقرضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية والاجنبية للبنوك المرخصة في المملكة توفر رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الانمائية فقد اعفيت فوائد هذه القروض والتسهيلات الائتمانية المصرفية من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية وحيث ان تنفيذ بعض المشروعات الانمائية الكبيرة يستغرق فترة زمنية طويلة قبل ان يبدأ تشغيل المشروع . ولما كان التنفيذ ( قبل تعديل القانون ) يبدأ بعد اعلان المشروع مشروعا اقتصادياً مصدقا ، فان فترة التنفيذ تستهلك

الغاية فقد روي ان تضاف عبارة « النقل البحري » الى آخر الفقرة ( أ ) من المادة ( ٦ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ .

وان الحكومة اذا تقدمت للمجلس الكريم بالقانون المعدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ لاقراره يسعدنا ان تؤكد حرصها على المضي في تنفيذ ما جاء في خطة التنمية الثلاثية عن طريق تدعيم وتنمية الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء وتقديم كل ما يلزم من اعفاءات وتسهيلات لاصحاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية الذين يرغبون باستثمار اموالهم في المشاريع الانمائية الاردنية .

جزءاً من مدد الاعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار مما يقلل من فعالية الاعفاء كساده لتشجيع الاستثمار .

وبناء على ما تقدم ، وفي نطاق جهود الحكومة لخلق المناخ الاستثماري المشجع للمستثمر الاردني والعربي والاجنبي ، فانه بات من الضروري تعديل المادة ( ٢٠ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ على الوجه الوارد في القانون المؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣ .

ولما كانت الحكومة تسمى بجاهدة لتشجيع مشاريع النقل البحري عن طريق اقامة شركات لهذه

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية	مجلس الاعيان	مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة مع اجراء التعديلات على المادة (١٦) المذكورة في كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٣٤ / ٢ المؤرخ ١٦٧ / ١٩٧٤/٣/١٤
المادة كما وردت من الحكومة	المادة (١٦) من القانون الاصيل بأضافة عبارة (التقل البري) الى الفقرة (أ) منها .	المادة (١٦) من القانون الاصيل بأضافة عبارة (التقل البري) الى الفقرة (أ) منها .	المادة (١٦) من القانون الاصيل بأضافة عبارة (التقل البري) الى الفقرة (أ) منها .
المادة المسمول بها الآن	نفس الفقرة أ من المادة ١ أ - ان يكون مشروعاً اقتصادياً في مجالات الصناعة او السياحة او الاسكان واستصلاح الاراضي : ( المادة ١٦ )	نفس الاوضاع السابقة للمشروع الاقتصادي المصدق من حرية العمل وحرية الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان المشروع من المشاريع المصدقة ولمدة سبع سنوات اذا توافر فيه احد الشرطين التاليين :	١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة ٢ - اذا انتهى خارج محافظة العاصمة ب - تسري مدة الاعطاء اعتباراً من تاريخ المباشرة في الانتاج الى ان لا يتجاوز مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات وفي المشاريع التي يحتاج تنفيذها لأكثر من ثلاث سنوات يجوز جلوس الوزراء بناء على ترشيح من اللجنة ان يعطيها مهلة اطول للتحليل ج - اذا استغرق تنفيذ المشروع أكثر من ثلاثة سنوات او أكثر من المهلة المنوطة من مجلس الوزراء فتختصم مدة التجاوز من اصل مدة الاعطاء المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .
	١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة ٢ - اذا انتهى خارج محافظة العاصمة .		

حول القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار

ملحوظات مجلس الاعيان

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	مجلس النواب	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٣/١٩ البند (هـ) .	موافقة كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة ( الشركات المساهمة العامة التي تساهم الحكومة فيها ) بعد عبارة ( للبنوك المرخصة ) الواردة في آخر المادة ( ٣٦ ) .	موافقة كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة ( الشركات المساهمة العامة التي تساهم الحكومة فيها ) بعد عبارة ( للبنوك المرخصة ) الواردة في آخر المادة ( ٣٦ ) .	تضاف للمادة ٣٦ اتيان الى القانون الاصيل برقم (٣٨٠٦٩) على التوالي : ( مادة ٣٥ - لا تخضع ابنية السكن التي يتأهلها مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول العربية لحرية الدخول او حرية انظمة الاجنحية ) . ( مادة ٣٦ - تعفى فوائد الدخول في التبرعات وخصمات الارواح الخيرية من الاعفاء في سنوات الدين العام والسنوات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة كاتعفى فوائد القروض الخارجية التي تقرر فيها الحكومة او تقرر ضمنها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنحية للتسويق لخصمة في المملكة من حرية الدخول وحرية انظمة الاجنحية ) . يصاد ترقيم لادتيق ( ٣٨٠٦٩ ) من القانون الاصيل بحيث تصبحان على التوالي ( ٣٨٠٦٩ ) .	ليس لها اصل بالقانون الاصيل

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ تشجيع الاستثمار



قانون مؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار  
لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي  
بإضافة عبارة (الفل البحري) الى آخر الفقرة (أ) منها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٦) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

اعفاء الارباح الصافية من ضريبة الدخل  
وضريبة الخدمات الاجنبية :

أ - تغني الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي  
المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجنبية  
لمدة ست سنوات وتحدد الى تسع سنوات اذا توفر  
في المشروع احد الشرطين التاليين :

١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة  
٢ - اذا الشئ خارج محافظة العاصمة

ب - تسري مدة الاعفاء اعتباراً من تاريخ  
المباشرة في الانتاج على ان لا تتجاوز مدة تنفيذ  
المشروع ثلاث سنوات وفي المشاريع التي يحتاج  
تنفيذها لأكثر من ثلاث سنوات يجوز لمجلس الوزراء  
بناءً على تنسيب من اللجنة ان يعطيا مهلة أطول للتنفيذ .

ج - اذا استغرق تنفيذ المشروع أكثر من ثلاث  
سنوات او أكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء

فتمخصص مدة التجاوز من اصل مدة الاعفاء المشار  
اليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

المادة ٤ - تضاف المادتان التاليتان الى القانون الاصلي  
برقم (٣٦ و٣٥) على التوالي :

مادة ٣٥ - لا تخضع ابنية السكن التي يشغلها  
مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول  
العربية لضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجنبية .

مادة ٣٦ - تغني فوائد الودائع في البنوك  
المرخصة وحصص الارباح المتأية من الاستثمار في  
سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات  
العامة بكفالة الحكومة كما تغني فوائد القروض  
الخارجية التي تقرها الحكومة وتقرضها المؤسسات  
العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيلات الائتمانية  
التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة  
والشركات المداومة العامة التي تساهم الحكومة فيها  
في المملكة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات  
الاجنبية .

المادة ٥ - يعاد ترقيم المادتين ( ٣٦ و٣٥ ) من  
القانون الاصلي بحيث تصيحان على التوالي ( ٣٧ و٣٨ )

( ب )

السيد المقرر :

### قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتصايبها  
للقانون بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٤ بحضور مقرر اللجنة  
السيد احمد الطراونه وكل من الاعضاء السادة :  
عبد الرحمن خليفة ، وليد صلاح ، صلاح  
طوقان ، صالح المعشر ، احمد الخليل .

ولظرت في مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة  
العامة لتأمين لسنة ١٩٧٤ الحال عليها من قبل دولة  
رئيس مجلس الاعيان كما اطلمت على مشروع قانون  
المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧٢ المقدم من الحكومة  
فوجدت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ان المادة (٩١)  
من الدستور تحدد صلاحيات مجلس النواب في قبول  
المشروع المعروض عليه او رفضه او تعديله وليس من  
صلاحياته وضع مشروع قانون جديد وهو يصدد  
دراسة مشروع قانون مقدم من الحكومة ، ولهذا فان  
من حق مجلس النواب الموقر ان يرفض التعديل جملة  
ويوصي الحكومة بتقديم مشروع يلغي القانون الاصلي  
او اتباع الاصول المنصوص عليها في المادة (٩٥)  
من الدستور .  
ولمذا توصي اللجنة مجلس الاعيان الموقر برفض  
مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة

١٩٧٤ الذي اقراه مجلس النواب الموقر لعدم دستوريته  
واعادته الى مجلس النواب الموقر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها .

اللجنة القانونية

السيد ميرزا

مش موافقين .

السيد صلاح

اسمعي لي ، زيد ان نكلم في الموضوع .

السيد ميرزا

وانا اريد ان اتكلم .

السيد جده

من الغريب في الواقع يمكن لأول مرة في تاريخ



هكذا حده الخط

البلد ، مجلس النواب يقر قانون ثم بعد مضي فترة قصيرة من الزمان يطالب بإلغاء ذلك القانون ، هذه في الواقع من ناحية دستورية لا اعتقد انه جائز ، من ناحية أخرى في الواقع نحن امام مشكلة دستورية لانستطيع ان نقطع بها برفض فارجمو اذا وافق الاخوان احالة القضية الى المجلس العالي لتفسير القوانين ، عفواً لتفسير الدستور لا بداء الرأي حول هذه المشكلة ، هل يحق لمجلس النواب ان يلغي قانوناً سبق ان وافق عليه ، هذه ناحية ، الناحية الأخرى ذكر الحق في معرض سرده موافقة اللجنة القانونية في مجلس الاعيان على عدد من القوانين المؤقتة ، نعود ونناشد الحكومة في هذا المعرض ايضاً ، قضية القوانين المؤقتة أصبحت كاللحم لتعالجها ونناشد ونطلب من الحكومة عدم ممارسة هذا الخطأ الذي لا يبيزه الدستور في اصدار قوانين مؤقتة فمفاجاً في كل جلسة ، الجلسة الماضية مثلاً ، أقر هذا المجلس تسعة قوانين مؤقتة فانا اليوم لا اناشد الحكومة بسل اناشد اللجنة القانونية لمجلس الاعيان عندما يعرض عليها قانون مؤقت من الحكومة مخالف لاحكام الدستور ان ترد هذا القانون ، من ناحية الشكل دون النظر فيه فمسي ان يكون ذلك مثل هذه البادرة ، حاجز للحكومة من التقدم بقوانين مؤقتة مرة أخرى اما ، والله ، ان لبقى في مجلس الاعيان ننظر في جميع القوانين المؤقتة مذهب فيها ودب ، اعرف في عهد من المهور الماضية تقدمت بحكومة بمائة وتسعة عشر قانوناً مؤقتاً دفعة واحدة في مدى سنة واحدة ، لو فرضنا ان هذا المجلس اراد ان ينظر في هذه القوانين ويقرها كقوانين مؤقتة لاحتاج الى ثلاث او اربع سنين لو اردنا الدقة اذا اردنا ان ندقق في في الأمور ، قضية مؤسسة التأمين قضية فنية في الواقع ولا يجب ان تسلفها سلفاً ونمر بها من الكرام يجب ان

نستشير ذوي الخبرة وذوي الاختصاص الفنيين وان نرجع في قضايا تفسير مواد الدستور التي لانستطيع ان نبت فيها برأي الى المجلس العالي لتفسير الدستور ولذلك ارجو اذا امكن أن اعرض هذه الفكرة على الاخوان ان نعطي الفكرة بكاملها الى المجلس العالي لتفسير الدستور ليرى رايه في قضية الفعل الذي اجراه مجلس النواب في إلغاء قانون سبق ان وافق عليه. وشكراً

السيد الرئيس

الآن ، ارجوك ، في عندنا اقتراح من سعد بك تلايفاً لوجهات النظر وإيجاد شكل دستوري كامل يقترح احالة هذا الموضوع على المجلس العالي لتفسير الدستور .

السيد ابو زيد

انا اثني على هذا الاقتراح .

السيد صلاح

اذا وجهة نظر ونقطة مهمة جداً جديدة بالبحث

في هذا المجلس .

السيد الرئيس

يعني هل حرقتم النظر عن الاقتراح .

السيد ابو زيد

لا ، بل موجود .

السيد جمعه

الاقتراح يطرح على التصويت .

السيد المقرر

اي نعم على التصويت .

السيد جمعه

هل تودون بعد المناقشة .



السيد زريقات

اقتراح العين دولة سعد جمعه من ناحية قانونية غير مقبول لأن التشريع لا يجوز الاستفتاء ، لا ديوان تفسير القوانين ولا . . .

السيد المقرر

لا بالعكس ، ناحية دستورية ، امسا مجلس الوزراء او احد المجلسين ، يجوز ، يجوز .

السيد زريقات

وهو من ناحية . . . على كل حال .

السيد المقرر

رأي ، اما يجوز ، يجوز من ناحية دستورية .

السيد زريقات

نرجع الى البحث ، اما قرارات اللجنة القانونية فيما يتعلق بمشروع قانون المؤسسة فيستند الى المادة ٢٥ من الدستور ، كلنا يعلم ان كل نص قانوني اما ان يكون ملزماً وجوبياً او ان لا يكون ملزماً ، جواز ، الذي المادة ٢٥ من الدستور التي استندت عليها اللجنة المؤقتة في توصيتها ، هل ان هذا النص ملزم اي هل هو نص واجب ام غير واجب .

السيد طوقان المادة ٩٥ .

السيد زريقات

المادة ٩٥ ، تقول ، يجوز لمشرة او أكثر من اعضاء اي من مجلسي الاعيان والنواب ان يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في

هكذا من الأصل





المجلس لا يبداء الرأي فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح  
احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون  
وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او الدورة التي تليها .  
المادة تقول باحالة مشروع القانون اذا اقتنع  
المجلس فيه الى الحكومة ما هي الحكمة من احالة هذا  
المشروع الى الحكومة بمقتضى النص نفسه ؟  
الحكمة من الاحالة للحكومة هي لوضع الصيغة فقط  
لوضع صيغة القانون وليس لا يبداء الرأي للو كانت  
الاحالة كما ورد في النص للحكومة لا يبداء الرأي لقلنا  
ان هذه المخالفة اساسية وجوهرية وخطيرة ويجب ان  
نراعي في مجلس النواب ولكن الاحالة هي للصيغة  
فقط فهي اذن جواز للمجلس ، الاحالة هنا جوازية  
وليس وجوبية ، الحكومة ليس لها ان تعطي الرأي  
في هذا للمشروع ، الحكومة تصيب ووضع هذا النص  
لان في الحكومة جهاز خاص اسمه جهاز التشريع

لوضع كل تشريع ، لصياغة كل تشريع والمبدأ  
الاساسي في كل دساتير الدنيا ان المجلس النيابي هو  
سيد نفسه فهو صاحب الحق في الصياغة في الاصل  
لان شاء استعمل هذا الحق وان شاء احالة الى هذا  
الجهاز المختص في الحكومة لوضع الصيغة فالمجلس  
وضع للمشروع ورأى ان يصيغه هو بنفسه لا ان  
يحيله الى الحكومة لوضع الصيغة فليس في هذا الامر  
مخالفة جوهرية وخطيرة تستدعي قرار اللجنة  
انما استاءل من ناحية ثانية ، اذا احال  
المجلس هذا المشروع الى الحكومة لوضعه في صياغته  
النهائية ، لصياغته ، وصياغته ثم اصاده الى المجلس  
وكان في هذا المجلس السنهوري ، في المجلس النيابي ،  
ورأى هذا السنهوري للصياغة غير صحيحة فالتقاها  
جملة وتفصيلا ووضع صيغة جديدة واتقر المجلس  
هذه الصيغة الجديدة فهل يأتي مجلس الاعيان ويقول

ان هذه الصيغة لم تأت من قبل الحكومة ولذلك انما  
ورد القانون ، انما ارفضه ، هذا كلام غير صحيح  
للموضوع ليس اساسياً ، الموضوع فرعي وليس  
اساسي .

السيد خليل

العبرة في المقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني .

السيد المقرر

اذا سمحتم ارد في الموضوع .

السيد زريقات

توصية اللجنة من الناحية الشكلية انما في اعتقادي  
توصية غير صحيحة وغير واردة واطلب من المجلس  
الكرم ان ينظر في القانون من حيث الاساس .

السيد المقرر

الرد في هذه النقطة ، اللجنة قصدت الذي جاء  
الى اللجنة هو مشروع ، مشروع قانون ، المادة التي تقرأ في  
هذا الصدد هي المادة ٩١ ، ليس للمجلس ان يقدم مشروع  
انما للمجلس ان يقدم اقتراح والحكومة هي التي تصيغ  
المشروع بدلالة ان المادة ٩١ تقول : يعرض رئيس الوزراء  
مشروع كل قانون على المجلس النيابي ، لا يجوز للمجلس  
النواب ان يضع للمشروع ، انما للمشروع بموجب  
المادة ٩١ تضعه الحكومة ، هنا الخلاف بصدد  
ليس بصدد الموضوع بمقدار ما هو بصدد الشكل  
هل الذي يصيغ المشروع الحكومة ام المجلس ؟ هل  
الذي جاء الى المجلس هو مشروع ام تعديل الى قانون  
قائم بحسب الصيغة حتى تطبق احكام أي من المجلسين  
له الحق ان يعدل ويغير ويعدل او يلغي ، جافينا  
هنا ، الذي جاء الى المجلس هو مشروع ورأى اللجنة  
ان المشروع تقدم به الحكومة استناداً للمادة ٩١  
وليس للمادة ٩٥ المادة ٩٥ يقدم الاقتراح .

السيد زريقات

كل نص له روح ، يجب ان لا تنقيد بالنص  
الحرفي الجامد .

السيد المقرر

لا ، ليس جامداً ، الدستور مش جامد ،  
الدستور ابو الكل .

السيد زريقات

على الحكمة ، على الهدف ، الصياغة .

السيد المقرر

يا سيدي لا مجال للاجتهاد في مورد النص  
ونخصو صاً النص الدستوري .

السيد خليل

يا سيدي نخلينا نسمع بقية الناس .

السيد الرئيس

من طلب في الاول .

السيد ميرزا

كانا .

السيد المقرر

الذي تريده

السيد خليل

يا سيدي انا لقطعي فرعية ، وليد بك عنده  
كلمة مفصلة ، انا لقطعي شكلية وبسيطة .

السيد الرئيس

تفضل

السيد خليل

تعلينا على ما تفضل به دولة السيد سعد جمعه

هكذا من الفصل



دستوري ، فاحالته الى المجلس العالي من هنا ، من المجلس ليس هنالك خلاف بين الاعيان والنواب .

#### السيد صلاح

دولة الرئيس .

النقطة المطروحة امام المجلس نقطة خطيرة جداً ومحتاج الى ترو وتفكير ، هذا المجلس وكل عضو من اعضائه عندما عين عضواً ليسه اقسام اليمين على المحافظة على الدستور اذن الواجب الاول لهذا المجلس .

#### السيد زويقات

طيب ، نحن ، الدستور .

#### السيد صلاح

اسمع لي يا عبد الله بك ، الواجب الاول لهذا

فيما يتعلق باقتراح تحويل الموضوع الى المجلس العالي لتفسير الدستور ، اقول ، ان هذه الخطوة سابقة لاولها ، لان المجلس الكريم اما ان يقبل توصية اللجنة او لا يرفضها وفي حالة رفض توصية اللجنة سيورد القانون الى مجلس النواب ، وقد يستجيب مجلس النواب الى رأي اللجنة او لا يستجيب . حينئذ يكون الاشكال قد وقع ويكون من المستحسن تحويلها الى مجلس تفسير الدستور ، برأيي ان القضية من الواضح بحيث انه ليس من المناسب ان نحال الى مجلس تفسير الدستور في هذه المرحلة .

#### السيد المقرر

في هذه الحالة ليس الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الاعيان ، الخلاف هنا في مجلس الاعيان بالسلطات ، اما ان قرار اللجنة دستوري او غير

دستورية خطيرة ، يعني الحكومة - كما تفضل دولة سعد بك - تقدمت سنة ١٩٧١ بإنشاء مؤسسة ، جاءت في سنة ١٩٧٣ وقدمت قانون بتعديل هذا القانون لاكتفائه ، والمادة ٩١ اعطت للمجلس ثلاث صلاحيات ، ثلاثة امور ، اما ان يرفض القانون او يقبله او يعدله ولكن مجلس النواب بدلا من ان يتبع نص المادة ٩١ وان يتقيد بنصها ، ضرب بالقانون عرض الحائط وجاء بمشروع قانون جديد بالغاء المؤسسة يعني مثالا على ذلك ، لو جاء امام المجلس قانون بتعديل انظمة مجلس النواب والاعيان رحنا نركنهم على جنب ، وعلمنا مشروع قانون بالغاء مجلس الاعيان والنواب ، هذا مع الفارق هو واحد .

#### السيد ميرزا

لا ، لا ليس من صلاحيتنا .

المجلس ان يحافظ على الدستور نحن نعرض كثيراً انه يوجد هنالك . . .

#### السيد ميرزا

لماذا لم نحافظ على الدستور بالنسبة للقوانين المؤقتة ؟

#### السيد صلاح

في اعمال مخالفة للدستور وحتى يحق لنا ان نعرض على اعمال غير دستورية من الهيئة التنفيذية او غيرها يجب اولاً ان نقتدي نحن وان نكون قدوة بالمحافظة على الدستور .

اللجنة القانونية عندما نظرت في هذا القانون لم تبحث فيما اذا هو للمصالح العام او عدم المصالح العام بقاء المؤسسة من عدمه وانما هو به بمخالفة



هكذا منه الأصل



السيد صلاح

الدستور نص على الاختصاصات ، وجاءت المادة ٩٥ قال في حالات اخرى ، اذا اراد المجلس او رأى المجلس بأن يقدم مشروع قانون فيجب ان يتبع طريقا خاصا ، ونص على ذلك ، ولا يجتمع عشرة اعضاء من مجلس النواب او الاعيان ويتقدموا بمشروع هذا لم يحصل بالنسبة لهذا المشروع ، ثانيا بحال عمل اللجنة وهذا ايضا لم يحدث ، انما اللجنة نفسها اتخذت لنفسها جميع الاختصاصات وسنت المشروع واحالته للمجلس للمصادقة عليه ، فيجب المشروع ان يحال من عشرة نواب الى المجلس لسم المجلس يحيله الى اللجنة واللجنة اذا قبلته يحيله الى الحكومة وردا على الزميل عبد الله بك ، عندما يكون هنالك نص في الدستور لا يمكن ان يعتبر جوازي اذا لم ينص عليه انه جوازي ، فتحال ، اي ملزمة باحالتها الى الحكومة والحكومة تصيغها والقصد من هذا ان تروى الحكومة وتطلع على المشروع وتبدي رأيها فيه وتصيغه اذا رأت اصابته او ان تحضر الى المجلس وتبين وجهة نظرها فيه وتستصوت عليه ، هذا لم يحصل فأذن نحن الآن امام هذا المجلس لقطة واحدة نقطة دستورية هامة لاجدال في ذلك ان قانون ، ان مشروع القانون الذي صدقه مجلس النواب هو مخالف للدستور ولذلك امامنا ، واللجنة القانونية عندما اجتمعت واسموا بي ان اللجنة القانونية مؤلفة من قانونين وبالايجاب اتخذت هذا القرار بعد دراسة ومسالك شديدة وبعد مناقشة شديدة رأينا ان المصلحة الدستورية وواجبنا الاساسي هو المحافظة على الدستور لذلك اصلونا هذا القرار .

السيد ميرزا

الايجاز في مجلس النواب قانونيون ؟

السيد صلاح

ولذلك مجال شك فيه ان قرار اللجنة في محله انا ما في عندي مانع شخصيا في احالة الموضوع الى المجلس العالي المنصوص عنه في المادة ٥٧ لانه وتقول المادة ٢٢ فيها نقطة واحدة : للمجلس العالي المنصوص عليه حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء او بقرار يتخذه احد مجلسي الامة ويمكن لهذا المجلس ان يتخذ قرارا وغير لا يتخذ في ذلك مطلقا ، يتخذ قرارا بالاكثرية او بالايجاع باحالته الى المجلس العالي مع انه في رأيي ان الامر بسيط وواضح وصارخ مخالفة دستورية بأنه لا يحتاج ولكن زيادة في الاطمئنان فليحال هذا الى المجلس العالي لتفسير الدستور ولجنة التفسير تملك ان تنتظر في هذا الدستور لان الدستور لا ينص يجب ان يكون هناك قانون نأخذ حتى يحال الى اللجنة ولكن اي مخالفة دستورية يمكن ان يحال الى مجلس التفسير ليعسر ولذلك انا اقترح ان الموافقة على قرار اللجنة كما جاء وامسا احالته الى المجلس العالي المنصوص بالمادة ١٢٢ وانا اهيى بالمجلس ان لا يرفض هذا القرار لانه يكون بذلك قد شارك في ارتكاب مخالفة دستورية واضحة لا تخفى عن عين احد والسلام عليكم .

السيد الرئيس

دعوهم بتكلموا ، صلاح بك تفضل :

السيد طوقان

انا اؤيد ما تفضل به الاخ وايد بك واؤكد انه هنالك خلافا في مفهوم المادة ٩٥ ، لا جدال في ذلك من اجل هذا الخلاف لايد من احالة الموضوع على المجلس العالي لتفسير الدستور وبالنسبة لما ورد في المادة ٩١ ، ورد لمجلس النواب مشروع قانون ليحل



السيد خليفة

لا يمنع

السيد ميرزا

لا ، لا ، الحكومة تطلب عندئذ انسا في رأي

هل تسمع لي

السيد جمعة

نحن من حقنا ان نطلب لمجلس

السيد ميرزا

ما فيش خلاف ، الخلاف بعد التصويت

السيد خليفة

اذا الميالة خير واضيعة للاعيان الكرام فلوهم الحق في ان يحيلوها الى المجلس العالي لكن اذا كانت

على القانون ٧١ ، التعديل لا يعني الالغاء فالغاء مجلس النواب للقانون هذا غير دستوري التماسي التي اوردتها وليد بك من حقه يرفض ومن حقه يمدد ومن حقه التأييد لذلك التي على اقتراح سعد بك باعادة الموضوع على المجلس العالي .

السيد ميرزا

ما في عندي مانع لانه النقاش قائم

السيد طوقان

ضعوها بالتصويت

السيد ميرزا

بالتصويت اي نعم النقاش قائم بين اللجنة والمجلس اما المجلس ان يقر قرار اللجنة او لا يقره وفي حالة الحالة الموضوع لا يحتاج للاجالة للمجلس العالي لتفسير الدستور .

هكذا هو الحال

واضحة فلا لزوم، يعني هل انا احيل تفسير الشمس  
طلعة او غير طلعة ؟ فهذا مصيبة واضحة،

السيد ميرزا

دولة الرئيس لي كلمة اذا سمحت .

السيد الرئيس

تفضل .

السيد ميرزا

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

اعترض على قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان  
رقمه واقترح التصويت على مشروع قانون الغاء  
قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤ كما ورد من  
مجلس النواب وايبين رأيي في الاسباب التالية :

تقول اللجنة القانونية في قرارها ما يلي : توصي

اللجنة مجلس الاعيان الموقر برفض مشروع قانون  
الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤ الذي اقتره  
مجلس النواب الموقر لعدم دستوريتيه واعادته الى  
مجلس النواب اريد ان التفت للنظر نقطة عدم دستوريتيه  
ان اللجنة الموقرة غير مخولة لا بموجب الدستور  
ولا بموجب النظام الداخلي للنظر في دستورية القوانين  
المعرضة عليها « ضجه » وليس في دستورنا اي  
نص يعطي مثل هذه الصلاحية لاية جهة كانت ولا في  
محكمة العدل العليا وهي اكبر هيئة قضائية - محكمة العدل  
ما هي القضايا التي تنظر فيها .

السيد المقرر

ياسلم بك - وزير العدل - الانتظر بدستورية  
العمل القانوني ؟

السيد ميرزا

دستورية القانون هل اقدر انا ان اقيم دعوى



٢٥ يدل بأن الحكومة قد وافقت على الغاء هذه  
المؤسسة . ولهذا لم يعد هناك حاجة لاعتبار التعديل  
المذكور موضوعا للبحث من وجهة نظر الحكومة .  
يعني الحكومة بعد ان تقوم بالتعديل وتوافق بوجودها  
على الغاء القانون معنى ذلك ان الحكومة نفسها وافقت  
على الغاء القانون ولم تعتبر التعديل .

وقرار اللجنة بالاضافة انه يخالف احكام  
الدستور وقض غير دستوري لقرار مجلس النواب  
بالغاء المؤسسة وخارج عن حدود وصلاحيات اللجنة  
القانونية المبينة في النظام الداخلي . فان القرار المذكور  
مسبب الى تشويش بين السلطين التشريعية والسلطة  
التنفيذية ويعرقل اعمالها . لهذا اكرر اقتراحي السابق  
بالتصويت على المشروع كما ورد من مجلس النواب .

السيد صلاح

نقطة نظام يا دولة الرئيس انسا في رأيي ان  
الاقتراح الذي تقدم به دولة السيد سمح بك له  
الاسبقية ، وثني عليه اولا الاقتراح الخاص بحالة  
هذا الموضوع الى المجلس العالمي المنصوص عنه في  
المادة ١٢٢ .

السيد جمعه

كلمة واحدة يا سيدي اذا سمحت . اريد ان  
اصلق على كلام الاخ .

انا في الواقع طلي احالة القضية الى المجلس العالمي  
ليس لقدا لقرار اللجنة القانونية التي اقر فيها واجل  
كل عضو من اعضائها وانا ميال في الواقع للاخسل  
بقراوها ولكن محاشيا من اعادة القانون مرة اخرى  
الى مجلس النواب والدخول في اشكالات قانونية  
وخوارطيل عريضة وجميع المجلس اعتقد ان الاجدى  
احالة هذه القضية الى المجلس العالمي لتفسير هذه

بعد ان يقر المجلس القانون وتقول هذا دستوري ام  
غير دستوري ؟

السيد زريقات

يا وصفي بك اترك المناقشة الدستورية وارجو  
اكال تلاوة الاقتراح .

السيد وزير العدل

المجلس العالمي يستطيع النظر بدستورية القانون .

السيد ميرزا

المجلس العالمي على كل اسمح لي .  
في البلاد كما ليس من حق المجلس موافقة اللجنة  
في قرارها لان المجلس نفسه له الحق فقط في التعديل  
او الاضافة او الموافقة كما ورد نحن ليس لنا الحق ان  
ننظر في دستورية القانون طالما قابلنا مشروع مجلس  
النواب لنا الحق اما في التعديل او الرفض او القبول .

السيد المقرر

هذا المقصود دستورية الاجراءات التي . . .

السيد ميرزا

لا اتم تقولون دستورية القانون اتم تقولون هذا .

السيد المقرر

طيب .

السيد الخليل

اذا احدهم ارسل لنا قرار اللجنة قبيل ان  
يعرض على المجلس . . .

السيد ميرزا

وليس في دستورية القوانين ومشروع قانون  
الغاء قانون المؤسسة الذي اقتره مجلس النواب بعد  
تقديم الحكومة مشروع تعديل لقانون المؤسسة رقم

هكذا من الاصل



النقطة القانونية فإذا كان من حق مجلس النواب اتخاذ قرار بإلغاء قانون كان لنا الحق .

السيد صلاح

بالشكل الذي اتخذته .

السيد جمعه

نعم بالشكل الذي اتخذته، يكون لنا الحق بإقرار قرار اللجنة القانونية وإعادة القرار إلى مجلس النواب لجميع المجلسين بموجب أحكامه الدستورية .

السيد المقرر

إذا أقره النواب انتهى الاشكال .

السيد جمعه

أما إذا المجلس العام لتفسير الدستور أقر عدم دستوريته وعدم جواز الأخذ برأي مجلس النواب عندئذ يعاد لمجلس النواب .

السيد ميرزا

القرار الآن يا سيدي بالتصويت .

السيد جمعه

وطرح القضية للنقاش وانتهى المشكل .

السيد المقرر

الأقترح الذي على القرار هو الذي يؤخذ به .

السيد أبو زيد

وثني عليه .

السيد المقرر

فهنا في اقتراح على القرار وثني عليه .

السيد الرئيس

طيب ، طيب ، أنا أريد ان اسمع كلمة مسن الحكومة وعلى الاخص معالي وزير العدل ، ما رأي الحكومة او ما هو رأيهم في الناحية القانونية .

السيد وزير العدل

دولة الرئيس ،

في معرض بحث القانون او مشروع القانون الذي اقترحه اللجنة القانونية في مجلس النواب المؤقر، بعد اطلاع الحكومة على مشروع القانون اجتمعت مع اللجنة القانونية وابديت الى الاعضاء الذين اجتمعت بهم وجهة نظري الدستورية حول هذا الاجراء وقد . . . وبكل . . . صراحة أقول .

السيد المقرر

بكل أسف يعني .

السيد وزير العدل

بالعكس بكل سرور، اتفقت مع أعضاء اللجنة القانونية في مجلس الاعيان في وجهة نظري في هذا الاجراء من الناحية الدستورية وذكرت لاختواني الكرام بأن هذا الاجراء يختلف أو سيمعارض مع احكام الدستور الذي يوجب على المجلس ألياني ان ينظر في مشروع اي قانون يقدم من الحكومة ويقرر من حيث النتيجة أما قبوله أو رفضه او تعديله اما ان يخرج مجلس النواب بقرار يقرر فيه احداث قانون جديد دون تقديم ذلك من الحكومة فهو اجراء يتعارض مع صراحة النص في المادة ٩١ من الدستور الا ان بعض أعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب ذكروا بأن هذا الاجراء اتبع عدة مرات وطبق عدة مرات رغم مخالفته — المخالفة شكلية — لم تحصل



تعيد هذا المشروع الى مجلس النواب لتقديم طلب ، لتقديم مشروع من الحكومة يتفق مع وجهة النظر التي تفضلت بها .

السيد زريقات

واسأل السيد المساعد وزير العدل ، اصود اسأل ، اريد ان اسأل السيد المساعد مرة ثانية لما الحكومة تحيل هذا المشروع الذي يقترحه النواب الى الحكومة وقبلنا الاحالة لغرض واجيد وهو الصياغة فقط ، عنده جهاز في وزارة العدل لصياغة القوانين ، انا صاحب الحق ، انا صاحب الحق الدستوري ، القاعدة الدستورية في كل الدنيا تقول ان المجلس سيد نفسه .

السيد طوقان

سيد نفسه وفق احكام الدستور .

بوجهة النظر هذه لتكون نقطة بحث طويل بين المجلس والحكومة الا اني اكدت عليها باصرار بأن هذا الاجراء مخالف للدستور وما رغبت في ان أثير هذه النقطة في المجلس بالشكل الذي . . .

السيد المقرر

السوابق في الغلط لا يجوز ابدأ . . .

السيد ميرزا

هل بحث هذا في مجلس النواب ؟

السيد وزير العدل

في المجلس لا ، مع بعض أعضاء اللجنة القانونية فقط وذكرت بأن هذا الاجراء غير دستوري ، قرار مجلس التفسير ، ان الامور واضحة لا يحتاج الى تفسير وان اللجنة القانونية على حق بقرارها في ان

هكذا من الأصل



السيد المقرر

النصوص الدستورية تقيّد بحسب النص ما في مجال للاجتماع .

شو العبرة ، شو القصد من الاحالة ، القصد من الاحالة الصياغة فقط .

القصد من المادة . . .

ليس لابتداء الرأي ، لا ، لا .

القصد من الاحالة ، لا يا سيدي ، لاجل أن  
طبق المادة ٩١ ان الذي يضع المشروع هو الحكومة .

اقعد اقعء ، نرید أن نطرحه بالتصویت .

أحب أن أذكر حضرة الزميل الكريم •

انت عضو في مجلس الاعيان .

ان دور الحكومة لا يقتصر على الصياغة فقط.

أبداً ، على الم شروع .

النص واضح جداً ، انت تقترح فقط .

تقترح فقط .

ليس ذلك الحق . . .

هو ارسله لي ولم يرسله للحكومة ، ارجعه لي .

أنا اقترح ، من له حق الاقتراح له الحق في

لا يا سينيدي .

## کیف لا؟

السيد الرئيس

الموضوع اشيع بحثاً ، الاقتراح الاول . وهو  
اقتراح سعد بك ، احالة الموضوع الى المجلس العام ،  
موافقون ؟

المجلس بكامله اوصى بالمشروع .

اما موضوع الصياغة . . .

ثم من هي الحكومة ؟ الحكومة هي المجلس .

لا ، لا ، ابداً الحكومة لحالها والمجلس لحاله ،  
الحكومة لحالها والمجلس لحاله بموجب احكام الدستور .

الحكومة هي ممثلة من المجلس ! ! المجلس يثق

نحن من ناحيتنا لا لنا ثقة ولا نحب .

المعيد الرئيس

انتهت ابحاثنا والجلسة القادمة سنعيها فيما بعد.

امير عام مجلس الأمة بالوكالة

سعيد الحقي

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المكي

## الوقائع

في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٤/٣/٢٣ وعلا بإحكام المادة (١٢٢) من الدستور . اجتمع المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور بدار مجلس الأمة برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس مجلس الاعيان بوصفه رئيساً للمجلس العالي وبحضور كل من الاعضاء :

- ١ ( العين دولة السيد سعد جمعه .
- ٢ ( العين معالي السيد صلاح طوقان .
- ٣ ( العين معالي السيد انطون عطا الله .
- ٤ ( رئيس محكمة التمييز الاول عطوفة السيد موسى الساكت .
- ٥ ( رئيس محكمة التمييز الثاني عطوفة السيد بشير الشريقي .
- ٦ ( عضو محكمة التمييز معالي السيد فواز الروسان .
- ٧ ( عضو محكمة التمييز معالي السيد عبد الرحيم الواكد .
- ٨ ( عضو محكمة التمييز عطوفة السيد صلاح الرشيدات .

وذلك لتفسير أحكام المادة (٩١) من الدستور استناداً الى قرار مجلس الاعيان الصادر في الجلسة الخامسة التي عقدت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ وبعد المناقشة والمداولة في هذا الموضوع اتخذ المجلس العالي بالاجماع القرار التالي :-

## القرار

## قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤

صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

بناء على قرار مجلس الاعيان المؤرخ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ اجمع المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور لاجل تفسير المادة ٩١ منه وبيان ما يلي :-

لقد وضعت الحكومة مشروع قانون باسم ( مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ ) ليحل محل قانون مؤسسة التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ - وعرض على مجلس النواب فقام المجلس وعضو بصدد النظر بالمشروع بوضع مشروعا يتضمن إلغاء قانون المؤسسة التناضل المفعول دون الموافقة على ما تضمنته مشروع الحكومة من حيث اخلال قانون آخر محله ، فهل هذا الاجراء الذي قام به مجلس النواب يعتبر دستوريا وادخلا في مفهوم حقه في تعديل مشروع القانون بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٩١ المشار اليها ام لا ؟

وبعد الاطلاع على قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ ومشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ وعلى قرار اللجنة القانونية في مجلس النواب وقرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يبين لنا :

١ - ان المادة ٩١ من الدستور المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول للمشروع او تعديله او رفضه . وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك ) .

٢ - ان المجلس العالي كان بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ اصدر قرارا برقم (١) لسنة ١٩٥٥ لفسر فيه المادة ٩١ المشار اليها بان قرر التعديل الذي يحق لمجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون يعرض عليه من الحكومة هو التعديل الذي ينحصر في حدود احكام المشروع وفي نطاق اهدافه ومرايمه سواء اكان ذلك بالزيادة او النقصان وانه لا يجوز ان يتناول التعديل احكاما جديدة لا صلة لها بالغايات التي وضع المشروع من اجلها ، وقد نشر هذا القرار بالعدد ١٢١١ من الجريدة الرسمية واصبح نافذ المفعول .

ومن ذلك يتضح ان التعديل الذي يملك مجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون تعرضه الحكومة عليه يجب ان ينحصر في حدود احكام المشروع وفي نطاق غاياته ومرايمه .

وحيث يبين من لصوص مشروع المؤسسة العامة للتأمين المعروض من الحكومة على مجلس النواب ان الغاية التي وضع من اجلها لم تكن حل المؤسسة العامة للتأمين والغاء قانونها القائم وانما الهدف من وضعة هو الابقاء على المؤسسة وتنظيم الاحكام المتعلقة بها تنظيميا جديدا بقانون يحل محل قانونها القائم .

وحيث ان مشروع القانون الذي وضعه مجلس النواب وهو بصدد النظر بالمشروع الحكومي يتضمن حل المؤسسة المشار اليها والغاء قانونها القائم .

وحيث ان تلك يعني رفض المجلس للمشروع المعروض ووضع مشروع قانون جديد من عنده .

وحيث ان المجلس لا يملك من تلقاء نفسه وضع مشاريع قوانين اذ ان هذا الحق منوط بالحكومة بمقتضى احكام الدستور .

فان ما ينبغي على ذلك ان الاجراء الذي قام به مجلس النواب لا يعتبر تعديلا للمشروع الحكومي بالمعنى المنصوص عليه في المادة (٩١) من الدستور وبالتالي يكون هذا الاجراء غير دستوري .